بمة زوجته ولا خالتها ما دامت زوجته فنكاحه ويدخل ذكر اخ الاب واب الجدة وان علا واخ ام الام وام الجد وان علت سواء ذكر حكم النكاح وحكم اليمين بقوله والانحم الاملاجة والاملاجتان قال في شرح السنة هو كقوله المصة والمصتان والملخ المتي ويقال ملج الصوائم يملجها وملج يملج والملجت المرأة صبيها والاملاجة ان تمصه لبنها مرة واحدة ويروى لا تحرم الملحة والملحتان بالجاء يعني الوضعة الواحدة يقال ملج يملج اذا ارضع والملجة بالجيم المصة واخذ بظاهر الحديث جمع من العلماء ومنهم من ذهب الى ان قليل الرضاع وكثيره محرم عملا بظاهر قوله تعالى وامهاتكم التي ارضعنكم او كان العمل بالحديث اولا ثم نسخ بقوله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن قال في شرح السنة اراد به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الاول لان النسخ لا يتصور بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة كالرجم في الزنا فان حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن لان الحكم يثبت باخبار الاحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت باخبار الاحاد فلم يجز كتبته بين الدفتين واعلم ان كلام الشيخ هذا يدل على ان ضميري يعود الى العشر رضعات ويقوم الحديث دليلا لمن قال التحريم لا يحصل بأقل من عشر رضعات فالاولى ان يجعل الضميران عائدا الى شيء معلومات لتقوم به الحجة ويقوم الحديث دليلا للشافعي فيكون المعنى حينئذ ان العشر نسخن بخمس معلومات واستقر النسخ ويقرأ في زمن النبي عليه السلام وهذا هو المراد من قولها فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ اي تقرأ في النبي عليه السلام بعد نسخ العشر بالخمس وفي حالة استقرار الخمس وكونه مقروءا واما لم يثبت بين الدفتين لعدم تواتره كما مر قوله ما اخوانكم ما هنا بعض من بعض الروايات بلفظ من قوله فانما الرضاعة من المجاعة قال في شرح السنة معنى قوله انما الرضاعة من المجاعة ان الرضاعة التي يثبت بها الحرمة ما يكون في الصغر حين يكون الرضيع طفلا لا يسد اللبن جوعته فاما ما كان بعد بلوغ الصبي حد الاشد اللبن جوعته ولا يشبعه الا الحب ونحوه فمعناه لا يثبت به الحرمة واختلفوا في مدة الرضاع فذهب الاكثرون الى انها سنتان فلا يثبت الحرمة بالارضاع بعدهما لقوله تعالى يرضعن اولادهن حولين كاملين وبه قال الشافعي واحمد وعن مالك ان حكم الزيادة عليهما حكمها وحده فقال انها حضنتك وانت صغير فكافئها واقض ذمامها بخدامها ويكفيها الحمنة والحمنة بكسر الذال من الذمام وبالفتح من الاثم لا يثبت بسبب الرضاع ميراث ولا عتق ولا يجب به نفقة ولا يسقط به قصاص ولا شهادة وانما تحريم النكاح وثبوت الحرمية وقوله غرة عبد او امة بالتنوين بشهادة المرضعة اخذ ابو حنيفة بظاهر الحديث وبه قال احمد واسحق وقال مالك يثبت الرضاع بشهادة امرأتين وعند الشافعي لا يثبت بأقل من اربع كسائر ما يقبل فيه شهادة النساء الخلص قال في شرح السنة وقوله عليه السلام كيف وقد قيل اشارة منه عليه السلام الى معان قد تهاه من طريق الورع لا من طريق الحكم اخذا بالاحتياط في باب الفروج وليس فيه دلالة على وجوب الحكم بقول المرأة الواحدة لان سبيل الشهادات ان يقام عند الحاكم ولم يوجد ههنا الا اخبار امرأة عن فعلها في غير مجلس الحكم والفروج مكذب لها وتعتذر هذا لا يثبت الحكم حتى يكون دليلا على جواز شهادة المرأة الواحدة قوله الا الوطابي هو موضع عند الطايف يصوب ولا يصوب قوله تحوجوا من غشيانهن الى آخره اي تحوزوا واجتنبوا من مجامعتهن المحصنات هي النساء اللاتي لهن ازواج اي حرمت عليكم امهاتكم الى آخر الآية وحرمن عليكم النساء اللاتي لهن ازواج الا ما ملكت ايمانكم اي ما اخذتم من نساء الكفار فانهن حل لكم وان كن ذوات ازواج من الكفار قوله لا تنكح الصغرى على الكبرى هذا كالبيان والتوكيد لقوله نهى ان تنكح المرأة على عمتها ولذلك لم يجز بينهما بالعاطف والمراد بالصغرى بنت اخي المرأة وبنت اخت المرأة وبالكبرى عمتها وخالتها فانهما كالبنتين غالبا من بنت الاخ وبنت الاخت والمراد بحكم المسألة يعني لا يجوز ان تنكح بنت اخي المرأة على المرأة ولا بنت اخت المرأة على المرأة ولا ان تنكح عمتها او خالتها عليها ما دامت في نكاحه قوله هذي على الكتابة وايات خالي موضع عي وخالة ابو بردة وفي بعض النسخ هذي على قوله ومعنى هذا ان ذلك الوآء علامة كونه متعوتا من جهة النبي عليه السلام وقد ذهب كثير من العلماء الى ان الفاسق كان مستحلا على ما كان في الجاهلية فصار بذكر خزندا ولذلك عقد اللواء له وامره باخذ ماله قوله الامافتق الاعما، تقول فتقت الشيء فتقا اذا شققته والمراد منه ما وقع موقع العداء وتشق الاعماء شق الطعام اذا نزل اليها وذكر الكيس الآتي ان الرضاع وقوله في الندى في معنى الوعاء كقولك الحياء في الاناء وهو مثل قولهم شؤبوب من الاناء وشؤبت فيه وليس في بعض النسخ لفظة في الندى ولم يرد الاشتراط في الرضاع المحرم ان يكون من الندى فان الايجار باللبن يقوم مقام الارضاع من الندى في حق التحريم قوله ما يذهب عني مذهبة الرضاع قال الخطابي المذمة بكسر الذال وفتحها الحق والحرمة التي تلزم بضيعتها والمعنى اي شيء يسقط عني حق التراضع حتى اكون زنادية قال في سرح السنة اراد به ذمام الرضاع وحقه فقال انها حضنتك وانت صغير فكافئها واقض ذمامها بخدامها ويكفيها الحمنة والحمنة بكسر الذال من الذمام وبالفتح من الاثم لا يثبت بسبب الرضاع ميراث ولا عتق ولا يجب به نفقة ولا يسقط به قصاص ولا شهادة وانما تحريم النكاح وثبوت الحرمية وقوله غرة عبد او امة بالتنوين

Copyright Reading University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)